



الرباط، 23 يوليوز 2018

عقد المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للوكالات الحضرية اجتماعه العادي يوم الخميس 19 يوليوز 2018 بالمقر المركزي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب مباشرة بعد الاجتماع الموضوعاتي مع الوزارة الوصية تفعيلا لنتائج الحوار الاجتماعي القطاعي. و قد سجل المكتب التنفيذي الآراء و المواقف التالية :

1- بخصوص الحوار الاجتماعي و عمل اللجان الموضوعاتية : التأكيد على ضرورة الالتزام بمنهجية الحوار الاجتماعي القاضية باعتماد مقاربة تشاركية، خاصة و أن طبيعة الملفات المطروحة تتطلب تضافر الجهود في جو من المسؤولية و الثقة المتبادلة ؛ و عليه فان جميع القرارات أو مقترحات التوصيات أو تعديلات النظام الاساسي يجب أن تكون موضوع نقاش مسبق و بناء بين الإدارة و الشركاء الاجتماعيين؛

2- أكدت الوزارة الوصية اسراعها بتعديلات النظام الاساسي المقترحة، لحل الاشكال القائم بالوكالات الحضرية للحسيمة و تطوان المتعلق بمنحة المردودية، على ان تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة بشأنها؛ و كذا تعديل الهيكل التنظيمي بالنسبة للوكالات الحضرية المحدثة بعد سنة 2004. و قد شددت نقابتنا على ضرورة ايجاد الصيغة القانونية للتعاقد داخل الوكالات الحضرية و العمل بالترقية بالدبلومات الاضافية و تمديد المقترحات الايجابية الواردة في النظام الاساسي

المهندسين المعماريين الصادر بتاريخ 29 شتنبر 2011؛ على ان يتم تعميم ، وبشكل أوتوماتيكي، أي زيادة تهم قطاع الوظيفة العمومية على الوكالات الحضرية، و إيجاد صيغة عادلة لتمكين الوكالات الحضرية للمناطق الجنوبية من الاستفادة من منحة النتيجة على غرار باقي وكالات المملكة. كما تم التعهد بالعمل المشترك على مختلف جوانب و مقتضيات النظام الاساسي للوكالات الحضرية لتقديم اقتراحات ذات وقع اقتصادي و اجتماعي ايجابي على الشغيلة خلال شهر شتنبر القادم؛

3- بالنسبة للملفات التي يجب ايلانها الاولية : اعتبرت نقابتنا أن واقع الوكالات الحضرية اليوم يفرض إعادة تحديد أولوياتنا، و عليه فإننا نعتبر تحقيق مطلب التقاعد التكميلي بأي صيغة كانت مطلباً أولوياً بالنسبة لنقابتنا، مع التثبيت بموقفنا القاضي بتعميم التقاعد التكميلي على جميع الوكالات دون استثناء و وفق نفس الصيغة المعمول بها بعدد من الوكالات الحضرية؛ طالبت نقابتنا بإجراءات عملية لإيجاد صيغة فورية و بديلة ، و قد جددت نقابتنا مطلبها بوفاء الإدارة بالتزامها القاضي بحث الوكالات الحضرية على توقيع اتفاقيات التعاقد مع الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين للاستفادة من منتج RECORD مع حث جمعيات الأعمال الاجتماعية على المشاركة في دعم انخراط الموظفين، و تخصيص اعتمادات إضافية لهذه العملية ترصد لجمعيات الوكالات الحضرية ؛

4- مؤسسة العمل الاجتماعي للوكالات الحضرية: لقد أصبح هذا المشروع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للوكالات الحضرية، باعتبار أنه يشكل آلية رئيسية تدفع بها وزارة الاقتصاد و المالية لحل مشكل التقاعد التكميلي على الصعيد الوطني، و الرقي بمستوى و جودة العمل الاجتماعي داخل الوكالات الحضرية، خاصة و ان عددا من مكونات الوزارة ترفض بشكل قطعي مشروع مؤسسة للعمل الاجتماعي لقطاع اعداد التراب الوطني و التعمير و الاسكان و سياسة المدينة، و تدفع ببقاء الوضع على ما هو عليه خارج سياق القانون و في سياق المصلحة؛

5- بالنسبة للملفات المحلية : بعد ادانة نقابتنا لتسييس العمل الاداري و اخضاعه للأهواء النقابية أكدت الإدارة على رد الاعتبار لأطر الوكالة الحضرية لفاس موضوع الشطط و المزاجية الادارية ، و التعهد بفتح مناصب المسؤولية للتباري على اساس الكفاءة و المردودية في أقرب الاجال؛

6- بالنسبة للتنسيق النقابي : اعتبر المكتب التنفيذي أن مواجهة مختلف الملفات القطاعية الكبرى تستلزم وحدة العمل النقابي من خلال تنسيق ،مع مختلف النقابات القطاعية الجادة، قائم على أهداف موحدة و متفق بشأنها و يقوم على الالتزام و المسؤولية و الاحترام على أن يكون هدفه الاساس تحقيق مطالب شغيلة الوكالات الحضرية و الرقي بدور و اشعاع هذه المؤسسات، بعيدا عن اي مزايدات نقابية أو سياسوية ضيقة؛

هذا و إذ نشيد بجو المسؤولية و الجدية التي طبعت هذه الجولة ، فإننا نتمن التزام الوزارة بمأسسة حوار اجتماعي موضوعاتي جاد و مسؤول، لحل مختلف الملفات المشار إليها أعلاه، قائم على الالتزام بالتعهدات ، لإنجاح ورش اصلاح الوكالات الحضرية.

عاش الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

الكاتب العام
خيا بابا